الأهرام

المصدر: الاهرام الاقتصادى

التاريخ : ٤ نوفمبر ٢٠٠٢

حركة مصرية «ضد العولمة»

صبيحة يوم الحادى عشر من اكتوبر الماضى خرجت صحف الصباح مبشرة بمولد حركة مصرية «لمناهضة العولمة» أخذت شكل تجمع من المثقفين والمفكرين والكتاب والقادة النقابيين المحليين، يقودهم الاقتصاد المصرى اليسارى المعروف سمير أمين ومعه الكاتب البريطانى المعارض للرأسمالية جوناثان نيل والدكتور جودة عبد الخالق استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة واحد القادة المرموقين فى حزب التجمع الوطنى الديمقراطى والوحدوى كذلك. أما مناسبة التجمع وميلاد الحركة فقد كان زيارة رئيس البنك الدولى جيمس ويلفونسون إلى مصر لكى يفتتح المقر الاقليمى للبنك فى الشرق الأوسط والتفاوض مع الحكومة المصرية حول أمور بين مصر والبنك.

وبشكل ما بدت القاهرة خلال يومى الزيارة أشبه بتلك العواصم العالمية التى يجرى فيها لقاءات تخص «**العولمة**» بشكل أو بآخر وتتولد معها فى نفس الوقت تجمعات شعبية «**ضد العولمة**» بطريقة أو أخرى، وكانت آخر مرة شاهدت فيها ذلك شخصيا فى نهاية شهر سبتمبر الماضى عندما شاركت فى حلقة نقاشية حول الشرق الاوسط خلال المؤتمر السنوى المشترك للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى حيث اتخذ مستضيفينا احتياطات أمنية هائلة خوفا من المظاهرات المضادة وانتهى الأمر بأن عدد المتظاهرين لم يزد عن ٣٠٠ يرفعون اللافتات ويعزفون الموسيقى ويقابلهم عدد مماثل من كاميرات محطات التلفزيون وضعفهم من رجال البوليس.

على أى الأحول فقد انتهت المظاهرات فى القاهرة، كما انتهت فى واشنطن على خير، وما يهمنا أن بلادنا التى لم تدخل فى العولمة بعد حسب مؤشرات التجارة والاستثمار واستخدام التكنولوجيا الحديثة أصبح فيها حركة مناهضة للعولمة هى بحكم المشاركين فيها القادمين من لندن ومن داكار يمثلون أحد التعبيرات عن العولمة ذاتها! وكان ما نشر عن المجموعة المصرية المناهضة للعولمة هى انها سوف تنظم حملة توقيعات على عريضة تحت شعار« **عالمنا ليس للبيع**» و «**لا لزيارة رئيس رئيس البنك الدولى**» و «**لا لمزيد من الديون**» وأشارت

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

العريضة حسب التقرير الذى كتبته منى عزت فى صحيفة القاهرة إلى **«أن زيارة رئيس البنك الدولى الذى يأتي إلى مصر حاملا وصفاته وقروضه التى تزيد الفقراء فقرا والاثرياء ثراء تأتى فى الوقت الذى نعيش فيها مع باقى دول العالم ساعات الترقب الغاضب انتظارا لحرب عدوانية أخرى تشنها الولايات المتحدة الامريكية على شعب العراق مبرزة الوجه العسكرى للعولمة الرأسمالية»** وطالبت المجموعة المصرية فى عريضتها الحكومة المصرية **«بالتخلى عن جميع تعهداتها الخاصة بسياسات الخصخصة التى من شأنها الاطاحة بمصالح الفقراء فى مصر والتوقف عن الالتزام بأية تعهدات جديدة فى هذا الشأن مع الوقف الفورى لجميع التشريعات والسياسات التى تنتهجها باسم الاصلاح الاقتصادى»** وكأن كل ذلك ليس كافيا فقد طالبت المجموعة البنك الدولى وجميع مؤسسات التمويل الدولية **«بإسقاط جميع ديون العالم الثالث على أن يتم تحويل خدمات هذه الديون لصالح فقراء العالم الثالث»**

من يقرأ كل ذلك لابد وأن يصاب بدوار بالغ لاسباب ليس من بينها أن المجتمعين اجتمعوا لمعارضة زيارة رئيس البنك الدولى إلى مصر، فذلك أحد حقوق المصريين فى التجمع. كما ان رئيس البنك الدولى يجد معارضة لوجوده فى كل مكان فى العالم فلماذا لا يجدها فى القاهرة كذلك؟ ومن المؤكد أنه لا توجد مشكلة على الاطلاق فى أن يطالب المجتمعون بإلغاء ديون العالم الثالث، فمن يكره أن يستيقظ الفقراء من معذبى الارض لكى يجدوا فيضا إضافيا لا يلغى الديون فقط، بل أيضا يرسل لهم فوائدها لكى ينفقوها مرة أخرى، وأخيرا فإنه من حق كل الجماعات المصرية أن يطالب الحكومة المصرية بإلغاء سياسات تراها مضرة بالحالة الاقتصادية للبلاد ولا تحقق سعادتها القومية، وكل ذلك مشروع وطبيعى تماما فى كل المجتمعات العاقلة التى تزن ما تقوله من كلمات، وما تأت به من افعال، خاصة مع وجود هذا العدد من الرجال المحترمين الذين يتصدرهم الدكتور سمير أمين والدكتور جودة عبد الخالق.

ومع ذلك فإن أمورا مدهشة تجرى فى هذا التجمع بما فيه من معرفة بأحوال العالم وما يجرى فيه. فمن المؤكد **اولا** أن المجتمعين يعرفون جيدا أن البنك الدولى ليس له علاقة إطلاقا بكل ما يخص المسألة العراقية فلا هو ضليع فى قضية التفتيش على أسلحة الدمار الشامل التى أخفاها مرة أخرى، ولكن فى كل الاحوال فإن اخر من يعرف شيئا عن وجود أوعدم وجود الأسلحة فى العراق هو البنك الدولى، وبالتالى يصبح غير مفهوم على الاطلاق حشر البنك فى هذه المسألة الاستراتيجية بينما عمله الاساسى يقع فى المجال الاقتصادى والمالى، ومع ذلك فإن إدخال موضوع العراق يكشف أمرا هاما وهو نزعة اليسار العالمى والمحلى إلى استغلال كل مناسبة لكى **«يفش»** عن كل مواجعه من أول فقراء العالم الثالث وحتى العراق وفلسطين وخلط كل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الامور ببعضها البعض طالما أنها سوف تمس الولايات المتحدة، أو مؤسسات مالية عالمية مثل البنك الدولى طالما انها لا تقترب من قريب أو بعيد من شخصيات أو من سياسات مثل التى يجريها السيد صدام حسين ورفاقه ضد فقراء العراق واغنيائهم أيضا.

على أى الاحوال فلا بأس من استغلال المناسبة لابداء الرأى فى المسألة العراقية فربما يكون اعضاء المسيرة والتجمع والمناهضة مشغولون فى قادم الايام وليس لديهم وقت كثير لتسجيل موقف فى قضية على هذا القدر من الاهمية ومع ذلك فإن المؤكد **ثانيا** أن المشاركين فى الحركة لمناهضة العولمة يعرفون جيدا طبيعة البنك الدولى وكيف يعمل، فهو ليس منظمة دولية تعمل فوق الحكومات، ولكنه يعمل وفق إرادات الحكومات المشاركة وفقا لقدر أنصبتها المالية فى البنك. ولما كان لمصر نصيب فى هذا البنك، فإنها بالتالى تساهم فى دفع مرتب السيد جيمس ويلفونسون، وإذا كان لمناهضى العولمة من مطلب فإن عنوانه هو الحكومة المصرية ويصبح من العيب تماماأن يقول المناهضون للعولمة «**لن يحكمنا البنك الدولى**» لأن مصر وغيرها من بلدان العالم النامى قد حصلت على استقلالها منذ وقت طويل.وإذا كانت هناك نية لدى البنك فى السيطرة على البلاد فإن المطالبة تكون من الحكومة المصرية بالانسحاب من هذه المؤسسة الدولية الشريرة.

هنا تظهر المشكلة أكثر تعقيدا. فالمناهضون للعولمة على الطريقة المصرية لايطالبون حكومتهم بالانسحاب من البنك للحفاظ على استقلال البلاد، وإنما يطالبونها بعدم الاستماع اليه وإلى ما يقدمه من «**روشتات**» للإصلاح الاقتصادى لأن ما تقدمه من علاج يزيد الفقراء والأثرياء ثراء وفى هذه اللحظة تختلط كثير من الأمور ببعضها البعض كما هى العادة فى التجمعات اليسارية المصرية والعربية فمن المؤكد **ثالثا** أن الرفاق فى التجمع المناهض للعولمة يعلمون تماما أن مهمة البنك هى الإقراض من الودائع التى تضعها فيه الحكومات وبالتالى فإن مهمته هى التأكد أن الدولة التى سوف تحصل على القروض ستكون قادرة على سدادها، وإلا لأفلس البنك تماما، وضاع على المساهمين بما فيهم مصر، أموالهم وقفل البنك أبوابه. هذه المعلومات ليست جديدة على أحد ويعرفها الجميع ومع ذلك فإنهم يصرون على رفض مقترحات البنك رغم وجود خيارين أمامهم لايهتم أحد بطرحها.

الخيارالأول أن يكون لدى مصر فى الصحة والعافية الاقتصادية ما لايجعلها تلجأ إلى البنك للحصول على القروض وهذه مسألة مصرية خالصة لا دخل للبنك فيها.

أما **الخيارالثانى** فهو أن تجد مصر مصادر أخرى للإقراض من السوق الدولية إذا كانت شروطها أكثر سهولة، وأقل فائدة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د.عبد المنعم سعيد

ومع ذلك فإن هذه الخيارات ليست مطروحة على الإطلاق وليست واردة، لأن المجتمعين لمناهضة العولمة لديهم نموذج آخر للتنمية الدولية يماثل تماما ذلك النموذج الذى يطرحونه للتنمية المحلية والذى يقوم على إعادة توزيع الدخل.

فالمطلوب من البنك الدولى أن يحصل على العائدات من الحكومات، والغنية منها بشكل خاص، وبعد ذلك يجرى توزيعها على الدول الفقيرة. ولذلك فلا توجد هناك صدفة فى مطالبة المجتمعين لمناهضة العولمة ومقاومة زيارة رئيس البنك الدولى لمصر بأن يقوم البنك بإلغاء الديون على فقراء العالم، والأكثر من ذلك توزيع فوائد هذه القروض على هذه الدول هنا فإن المؤكد **رابعا** أن المجتمعين يعلمون جيدا أنه لايمكن لعاقل أن يتصرف بهذه الطريقة ما لم يوضح من أين سوف يأتى بهذه الأموال، وهل سيطلب من الحكومة المصرية زيادة ودائعها فى البنك لدفع ذلك. أم أن المسألة برمتها سوف تصير نوعا من السحب على المكشوف الذى يبقى فى الكتب والملفات حتى تأتى لحظة الحقيقة كما يجرى فى بنوك القطاع العام الوطنية.

ولكن من المؤكد **خامسا** أن هؤلاء الناس العقلاء لديهم حل مايزيد عن الشعارات العامة للتنمية المستقلة وهى أن تدفع الدول الغنية هذه الأموال بطريقة أو بأخرى، وبالتالى تتم إعادة توزيع الدخل على المستوى العالمى كما يجب على المستوى المحلى . هنا فإن الرفاق لاشك يعلمون أن قيام الدول الغنية بهذه المهمة سوف يعنى عودة السيطرة الأجنبية مرة أخرى على البلاد التى استقلت بما فيها بلادنا، فكما هو معروف أنه لايوجد هناك غذاء بالمجان وإذا دفعت الدول الغنية فإنها سوف تطلب الثمن من سلع اقتصادية وسياسية واستراتيجية كذلك.

فهل هذا ما يريده المتظاهرون حقا ؟!

على الأرجح أن الإجابة بالسلب فهؤلاء وطنيون غيورون على أوطانهم، ولكنهم فى نفس الوقت يريدون خلق موضوع للمناهضة التالية. فإذا كان الموضوع هذه المرة هو البنك فإنه سوف تكون الدول الغنية فى المرحلة المقبلة ولابأس أيضا من متابعة المسألة العراقية أو أية مسألة أخرى على الطريق ولكن أيا كانت الطريقة التى يتعاملون فيها مع الأمور فإن الموضوع الأصلى يختفى وهو لماذا صار الفقراء فقراء والأغنياء أغنياء؟ وهنا فإن الحجة هى أن الأغنياء قاموا باستغلال الفقراء فصاروا كذلك. ولكن أحدا لا يقول لنا لماذا حدث ما حدث؟ وكيف؟ وإذا كانت دولنا قد استقلت حقا فلماذا لا نتحمل المسئولية مرة واحدة عن أقدارنا ولا نحملها للآخرين؟ على أى الأحوال فإن للقضية أبعادا أخرى تستحق مقالا آخر!.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية